أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية

أ. بوعوينة سليمة
المركز الجامعي بتيبازة
s.bouina@yahoo.com

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفقر من المشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم ،خصوصا معظم الدول النامية و العربية ، حيث تفاقمت حدته في السنوات الأخيرة، إذ شهد الاقتصاد العالمي خلال ثلاث أزمات متتالية هي ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، يليها الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية و بصفة خاصة أسعار الحبوب، ثم الأزمة المالية العالمية التي مازالت انعكاساتها السلبية مستمرة في معظم دول العالم.

و على مستوى الدول العربية فإن من أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر نجد الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي و برامج الإصلاح الهيكلي، ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي العوامل المناخية كالجفاف و التصحر و الزيادة السكانية غير المتوازنة مع الموارد الطبيعية.

و في سنة 2008 أدى تفاقم أزمة الغذاء العالمي إلى تزايد مستويات الفقر، و ذلك بسبب انخفاض المخزون العالمي من الحبوب و ارتفاع أسعار السلع الغذائية .

من خلال هذا المقال، سنحاول تسليط الضوء، على أهم جوانب أزمة الغذاء الراهنة وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، ثم التطرق إلى مختلف الجهود المبذولة من طرف بعض الحكومات العربية للخروج من الأزمة، و منه التقليص قدر الإمكان من نسب الفقر فيها.

الكلمات المفتاحية:الأزمة الغذائية العالمية ، الآمن الغذائي، مستوى الفقر .

Summary :

Poverty is a serious problem that the world is facing nowadays, especially developing countries and Arabic ones which aggravated in recent years as the global economy faced three crises which are global energy prices, followed by a sharp rise in food prices in particular cereal prices and the global financial crisis that still continuing negative repercussions on most of the world.

And at the Arabic State level, the main reasons that led to the aggravation of the problem of poverty we find the negative effects of economic liberalization policies and structural reform programmes, poor productivity in the agricultural sector, climatic factors such as drought and desertification and population growth which is not balanced with natural resources.

In 2008 the world food crisis has led to increase poverty level, because of the low stocks of world grain and the rise of food prices.

In this article we will try to highlight the most important aspects of the current food crisis and its implications in the high levels of poverty in the Arabic States and then we will see the various efforts employed by some Arabic governments to get out of the crisis and to reduce as much as possible the level of poverty.

Keywords؛Global food crisis, food security, poverty level.

المقدمة:

لقد عانت الدول النامية عموما و العربية على الخصوص، في النصف الثاني من القرن العشرين من أزمتين رئيسيتين ،أخذتا في التفاقم مع الزمن، حيث تمثلت الأولى في أزمة المديونية الخارجية وخدمتها التي أدت إلى ارتباط اقتصادها دائما بالدول المتقدمة، أما الأزمة الثانية فهي أزمة الأمن الغذائي وتراجعه بالنسبة للسلع الرئيسية، و منه تزايد الأفراد الذين يصنفون تحت خط الفقر.

وتمثل قضية الفقر على المستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر وسوء إدارة الموارد الطبيعية، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، و في حين ينفق العالم على التسليح ما يتجاوز 800 مليار دولار سنويا، لا يجد البشر طعاما في البلدان النامية خاصة بلدان قارة إفريقيا [i] ، و من أجل ذلك تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية

والإقليمية لمناقشة قضية الفقر كان آخرها مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي –نوفمبر 2009-. و يذكر تقرير لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة:" أن هناك 37 بلدا في مختلف أنحاء العالم قد واجه أزمات غذائية من جراء النزاعات و الكوارث. و تفاقم حالة الأمن الغذائي، زيادات لا يعرف لها مثيل في أسعار الأغذية الأساسية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المخزونات الغذائية، و حالات الجفاف و الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ ،و كذا ارتفاع أسعار النفط و زيادة الطلب على الوقود الحيوي من آثار أحداث شغب في بلدان عديدة [ii]

ويرجع الكثير من المحللين الاقتصاديين أسباب الأزمة الغذائية إلى تغير المناخ في بعض الدول المنتجة و المصدرة لبعض المواد الغذائية الرئيسية مثل الأرز و القمح و الذرة المنتجة للزيوت و كذلك استخدام الكثير من المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط، و بسبب الحاجة إلى الطاقة عملت الدول الصناعية على استغلال قوت الفقراء لإنتاج الوقود الحيوي بديلا عن النفط الذي ارتفعت أسعاره بشكل خيالي.

إن السبب الرئيسي للأزمة الغذائية يتمثل في الخلل الهيكلي الذي يعاني منه قطاع الزراعة و إنتاج الغذاء الذي حال لسنوات عديدة دون مواكبة عرض الغذاء للطلب المتزايد عليه و لاسيما في الدول النامية و كذا نقص الاستثمار في القطاع الزراعي الغذائي، كما يرتبط هذا الخلل من جهة الطلب باستمرار الفقر عند معدلات مرتفعة، مما حد من القوة الشرائية المتاحة لعدد كبير من السكان و حال دون حصولهم على احتياجاتهم الغذائية.

و سنحاول من خلال هذه المقالة الإجابة على إشكالية رئيسية و هي : **ما هي تداعيات الأزمة الغذائية الراهنة على ارتفاع مستويات الفقر قي الدول العربية ؟**

و لهذا الغرض قسمنا المقالة إلى أربعة محاور أساسية:

- مظاهر الأزمة الغذائية العالمية،
- أسباب أزمة للغذاء العالمية ،
- أثر الأزمة الغذائية العالمية على تزايد مستويات الفقر في الدول العربية،
- محاولات بعض الدول العربية للخروج من الأزمة و التقليص من نسب الفقر.

أولا: مظاهر أزمة الغذاء العالمية:

من أهم مظاهر الأزمة الغذائية العالمية ما يلي:

●الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية الذي حال دون تمكن ذوي الدخل المحدود في العالم من الوصول إليها؛ حيث زادت الأسعار بنحو 50% في الشهور الأخيرة لسنة 2007، و نحو 125% خلال 2008[iii].

● تزايد أعداد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة في الأوضاع الحاضرة ،حيث يرتقب ارتفاعهم في السنوات القادمة لحوالي(37 دولة منها 21 دولة في إفريقيا)[iv].

● انتشار أشكال متعددة من موجات الغضب و الاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول عديدة بسبب

مشكلات نقص الغذاء و ارتفاع نسب الفقر خاصة و أن السلع الغذائية تحتل المرتبة الأولى لدى هذه الشريحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الارتفاعات الأخيرة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية مازالت تمثل العائق الأكبر أمام جهود تقليص عدد الفقراء في العالم، إذ تتمثل الفجوة الغذائية في عدم قدرة الإنتاج في البلاد العربية على مواكبة الطلب المحلي، و من ثم الاكتفاء الذاتي العربي يقدر ب:50 % من مجموع الاحتياجات الفعلية.[v]

❖ **ثانيا: أسباب الأزمة الغذائية العالمية:**بعض الأسباب الرئيسية لتفاقم مظاهر الأزمة الغذائية في العالم لا تبدو أسباب طارئة أو عرضية، و إنما تحمل صفة الاتجاه المتزايد عبر الزمن ، و من بين هذه الأسباب ما يلي:

● الوقود الحيوي: توجه الدول الصناعية و النامية الكبرى بعد ارتفاع الأسعار نحو أحد أهم مصادر الطاقة البديلة المتاحة و هو الوقود الحيوي المصنع من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل: القمح الذرة، فول الصويا. حيث تشير البيانات إلى أن إنتاج الايثانول الحيوي عالميا ارتفع من نحو 4 مليار لتر عام 1995 إلى 35 مليار لتر عام 2007[1].

- استنزاف معدل الأراضي الزراعية في التوسع السكاني و النشاط الصناعي، و بالمقابل القيام بإصلاح الأراضي البور.
- توقعات زيادة الأسعار دفعت إلى المضاربات في الأسواق الآجلة للسلع الغذائية و من ثم غلى المزيد من زيادة أسعارها[1].

هذا ما يظهره الجدول رقم (01) ، حيث يمثل تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية لسنة2009-2011.

الجدول رقم (01):تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية (سنة 2005=100 وبالدولار) (2009-2011م)

البيان	2009	2010	2011 الربع الأول	2011 الربع الثاني	2011 الربع الثالث	09-2011	2011-10	معدل التغير%	
								من 10-2010 إلى 10-2011	من 9-2011 إلى 10-2011
المواد الغذائية	134.0	149.4	185.6	186.5	179.3	175.8	165.5	1.4	5.6-
القمح	146.6	146.7	216.8	222.4	207.1	207.2	189.6	6.9	8.5-
السكر	151.8	172.0	225.1	192.3	225.4	213.6	209.2	15.2	7.0-
القطن	113.7	187.7	375.7	328.0	229.6	211.5	200.5	12.6-	5.2-
الأرز	204.8	180.9	181.8	175.9	201.4	213.9	209.2	12.9	2.2-
زيت فول الصويا	169.7	172.5	227.4	224.1	223.2	220.0	199.9	4.4	9.1-

المصدر: مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي:الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية،الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إصدار سنوي ،العدد 19، جانفي 2012.

http://www.imf.org/external/np/res/commod/table2.pdf

لا تزال أسعار الغذاء في ارتفاع مستمر، كما هو موضح بالجدول (01)، وإن كان هناك تذبذب في الأسعار بين الانخفاض الطفيف والارتفاع في الآونة الأخيرة. ويرجع ارتفاع أسعار الغذاء لعدة أسباب منها ارتفاع سعر الوقود، وتزايد الطلب علي المنتجات الغذائية بغرض التصنيع، فضلا عن نقص المخزون الذي

يولد مخاوف تقود إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار. ويعكس استمرار الارتفاع المستمر في أسعار بعض السلع عدة عوامل منها أن المخزونات العالمية متدنية بالمقاييس التاريخية، نتيجة نقص وتدني مستويات الناتج نظرا لعوامل عديدة ومتنوعة، أبرزها حدوث الجفاف في الأرجنتين والولايات المتحدة. فالمخزونات بالولايات المتحدة – وهي المصدَر رقم واحد في العالم– هي الآن عند أدنى مستوياتها منذ 30 عاماً. أما العامل الثاني، فيتمثل في استمرار ضغوط الأسعار بسبب حالة عدم اليقين بشأن مستويات الواردات الصينية في 2011م. ويتمثل العامل الثالث في أن ارتفاع أسعار النفط الخام يزيد من الطلب على إنتاج الوقود الحيوي المستخرج من الذرة(09).

وفي شرق آسيا، يأتي تضخم أسعار الغذاء نتيجة ارتفاع ملحوظ عن المستوى المتوسط في نمو الائتمان بمعظم البلدان، وهو ما يسهم في ازدياد الضغوط التضخمية بشكل عام. وربما تكون السياسات النقدية المشددة خياراً مجدياً للقضاء على ذلك النمو غير المرغوب. وجدير بالذكر أن الدول المستوردة الصافية للغذاء والوقود وغيرهما من السلع الأساسية هي الأشد تأثراً ومعاناة، ولاسيما تلك التي تعاني من عجز كبير في حساب المعاملات الجارية أو تدني غطاء الاحتياطيات أو كليهما.

- زيادة الطلب على الغذاء و تحسن نمط الاستهلاك في بعض الدول ذات الكتلة السكانية الكبيرة(و بخاصة

الصين و الهند) و الاتجاه نحو تحولها من دول فوائض أو الاكتفاء من بعض السلع إلى دول مستوردة لها[10]

- تدني الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث شهدت فواتير الواردات الغذائية في البلدان النامية ارتفاعا بالغا لتصل إلى 254 بليون دولار سنة 2008، مقارنة ب:173بليون دولار سنة 2007أي بنسبة 33%. [11]
- انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الغذائية انخفاضا تاريخيا الأمر الذي زاد من مدة ارتفاع

الأسعار هذه الحبوب في الأسواق العالمية ، كما تفاقمت مشكلة الارتفاع في الأسعار مع اتجاه العديد من الدول لتخفيض أو حظر صادرات الغذاء4[1]و قد أسهمت أسباب أخرى كذلك في ارتفاعه مثل تقلبات الطقس و الكوارث الطبيعية، و المضاربات على أسعار المحاصيل الغذائية.[12]

- انتهاج غالبية الدول العربية سياسة دعم الأسعار بدل من دعم الإنتاج،و كذا الاعتماد على الهبات والمساعدات التي تصل إليها من الدول المتقدمة بدلا من البحث و التطوير في تحسين الطرق الزراعية.[13]

❖ ثالثا: اثر الأزمة الغذائية العالمية على تزايد مستويات الفقر في الدول العربية.

إن لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية تأثير سلبي مباشر على الفقراء، لذلك فإن دعمها وتأمينها بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم هاته الشريحة لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية.و كذا تزايد كثافة السكان ، و ارتفاع معدلات النمو و متوسط دخل الفرد ،يؤدي إلى تنامي الطلب

على المنتجات الزراعية عموما و الغذائية خصوصا ترافق ذلك مع تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي مما أدى إلى تزايد العجز الغذائي ، حيث أشار تقرير منظمة الفاو لعام 2007 إلى وجود 37 دولة متضررة بسبب ارتفاع الأسعار ، و هذه الأزمة ليست وليدة اليوم ، بل أنها تراكم تغيرات مناخية و ديمغرافية و عوامل سياسية و اقتصادية أدت إلى تفاقمها ، و منه وجود أزمة غذاء ستؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول العربية[14].

حيث بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار أي بمعدل سنوي بلغ حوالي 10% بالمقارنة مع العام السابق، و أصبح بذلك يمثل حوالي 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراوحت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي عام 2010 بين حوالي 0.1% في قطر و حوالي 31.4% في السودان. كما تراوح متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ذات الموارد الزراعية (مصر،المغرب،سوريا) بين 13.3% و 20.74% [15].الجدول التالي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة(2000و2007-2010)

الجدول رقم 2: تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي(بالأسعار الجارية) خلال الفترة(2000-2010)

البيان	2000	2007	2008	2009	2010	معدل النمو % 2010-2000	معدل النمو % 2010-2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	714797	1504530.95	1993973	1707659.00	2027293	11.0	16.3
الناتج الزراعي (مليون دولار)	55909	90188.56	89118	114729.55	124493	8.3	10.0
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الاجمالي%	7.8	%5.99	%5.6	%6.71	%6.1	-	-
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	209	270.9	298.14	325.03	361		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30،الخرطوم،2010،ص ص 11-12،بالتصرف.و صندوق النقد العربي –التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي2010 ص46 بالتصرف.

يلاحظ من هذا الجدول أن الناتج العربي قد ازداد من 714797 مليون دولار سنة 2000 إلى 2027293 مليون دولار سنة 2010، و مع ذلك فقد تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من 7.8% خلال سنة 2000 إلى 6.1% خلال عام 2010 ؛ و هذا ما يبين لنا تقلص الأهمية بالنسبة للقطاع الزراعي في الهياكل الإنتاجية العربية.

وقد سجلت الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال عام 2010 بالمقارنة مع 2009، تراوحت بين حوالي 0.1 ٪ في الإمارات وحوالي 39.7٪ في العراق .وتعود الزيادة في الناتج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك موارد زراعية مثل مصر و السودان والجزائر على استمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي و التوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم التصدير و دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة و مبيدات و غيرها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي . و في جانب آخر سجل الناتج الزراعي تراجعا عام 2010 في كل من المغرب و سوريا و تونس وليبيا، إذ تراوح الانخفاض بين 1.8٪ و 14.4٪. ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المتوالية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار حيث تقدر بحوالي 80٪من إجمالي المساحة المزروعة .

كما نلاحظ ارتفاع بطيء لنصيب الفرد من الناتج الزراعي من 209 دولار أمريكي سنة 2000 إلى361 دولار عام 2010 .و نحو 373 دولار في عام 2011 [16]

و في البلدان العربية مازال الجوع و الفقر منتشرا و يعيق جهودها التنموية الرامية لتحقيق رفاهيتها و أمنها و استقرارها، و لقد وقع العالم العربي في هذه الأزمة الغذائية العالمية لأن معظم دوله تعتمد على الاستيراد لتوفير 50 % من احتياجاتها الغذائية. إذ تمثل الواردات الصافية وعلى رأسها القمح من(5 –10) % من إجمالي الواردات، مع العلم أن دول الخليج تستورد معظم سلعها الرئيسة، باعتمادها على عائدات النفط . أما في دول مثل اليمن حيث يعيش 40 %من السكان تحت خط الفقر، فإنهم يستوردون80% من احتياجاتهم من الحبوب.[17] وقد أدت الاضطرابات الأخيرة التي حدثت في بعض الدول العربية إلى زيادة حدة الأزمة بها.

ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي العربي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي، حيث أصبحت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استيرادا للغذاء و هذا نتيجة ارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الزراعية الرئيسة حيث بلغت حوالي 40.6 مليار دولار سنة 2008 ، و هذا ما بينه الشكل الموالي

الشكل رقم 01: تطور الفجوة الغذائية للدول العربية (2000–2009)الوحدة: مليار دولار أمريكي

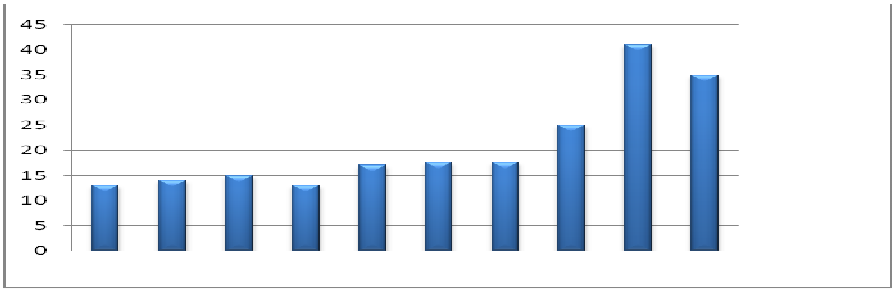

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010، مرجع سابق ص62

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية ارتفعت من حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000 إلى 40.6 مليار دولار سنة 2008، و انخفضت سنة 2009 إلى حوالي 35.3 مليار دولار بنسبة قدرها 13 %، وذلك بسبب تراجع الأسعار بعد الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 و زيادة الإنتاج لعدد من المحاصيل الرئيسية.

إذ تعاني الدول العربية من عجز في توفير احتياجاتها الغذائية، و ذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي تقابل زيادة الطلب على الأغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3%،و تضاعف متوسط دخل الفرد من 2540 دولار إلى 5159 دولار. لذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية يعتبر قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ,ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان الأمن المستدام من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

1-محاولات بعض الدول العربية للخروج من الأزمة و التقليص من نسبة الفقر:

منذ اندلا ع أزمة الغذاء في العا لم و الجهود تتواصل لاحتوائها و الحد من مخاطرها، حيث عقدت العديد من المؤتمرات على كافة المستويات ، كما سعت للتخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وكذا تطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية و تبني مختلف السياسات الملائمة.

و من أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من ارتفاع أسعار الغذائية ما يلي :[18]

- تخفيض الرسوم الجمركية و تعريفة استيراد سلع الحبوب و بخاصة القمح إلى مستوياتها، و كذا

دعم الغذاء و التعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية .

- تنفيذ مشاريع تنموية و خدمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان و الحد من الفقر و توفير فرص العمل.
- زيادة رواتب العاملين بالقطاع الخاص.
- زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الإستراتيجية.
- دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها القمح و الحليب و ذلك من خلال تمكين المستهلكين بالحصول عليها بأسعار مناسبة.
- تخفيض رسوم الحماية الجمركية على السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك و يشمل ذلك مشتقات القمح، و في بعض الدول تم إعفاءها نهائيا.
- اتخاذ إجراءات خاصة مثل مراقبة الأسعار و إصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي ، و كذا إجراءات لوقف تصدير السلع الزراعية التي ارتفعت أسعارها المحلية .
- التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية، و إقامة مشروعات زراعية مشتركة بين الدول العربية مثل الاتفاقية بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية و مصر.

و استجابة للأزمة الحادة تباينت كيفية تعاطي الدول العربية مع الواقع الجديد:

- ففي مصر على سبيل المثال، يعيش 32 مليون بأقل من دولارين يوما.و أدى

ارتفاع أسعار الخبز خمس مرات إلى وقوع أعمال شعب و أودت بحياة 11 مصريا في شهر نيسان (أبريل2008) إثر مواجهات مع الجيش. و تضمنت التدابير التي اتخذتها الحكومة آنذاك لمعالجة هذه المشكلة، تخصيص 2.5 مليار دولار أمريكي من الموازنة الجديدة لدعم أسعار الخبز، وفرض حظر على صادرات الأرز، و توكيل الجيش بتجهيز الخبز و توزيعه على الفقراء .كذلك تمت زيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة 30%.[19]

- في الأردن، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية بنسبة 60% في غضون

سنة واحدة. غير أن المعارضة كانت أكثر سلما من أعمال الشغب التي نشبت سنة 1996 بسبب الأزمة الغذائية. و في مطلع سنة 2008، ألغت الحكومة الأردنية المساعدات المخصصة للنفط نتيجة القيود الصارمة المحكمة على الموازنة. لكنها وازنت هذا الإجراء برفع أجور موظفي القطاع العام و إلغاء الرسوم على السلع الأساسية و تدعيم شبكة الضمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء.[20]

- كذلك اليمن حيث شهد أعمال شغب عنيفة احتجاجا على الأزمة الغذائية بعد

تضاعف أسعار القمح و ارتفاع أسعار الأرز و الزيت المستخدم في المطبخ بنسبة الخمس. و تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم القياسي و ارتفاع أسعار الغذاء قد يؤديان إلى توسع رقعة الفقر على نحو خطير، حيث وصل على 42.8% سنة 2010 مقارنة ب 33.8% سنة 2009. [21]

- و ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 30% في لبنان و في الربع الأخير من

سنة2008 عمدت السلطات إلى رفع الحد الأدنى الأجور من 200 إلى 330 دولار، في حين سجلت هذه الأسعار ارتفاعا بنسبة 20% في سوريا. و تمثل رد الحكومة السورية في زيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة 25%. [22]

- أما في الجزائر، فتمت زيادة أجور موظفي الدولة بنسبة 15% في سنة 2008 ردا على

تضاعف أسعار بعض السلع الأساسية كالزيت المستخدم في المطبخ ، السكر و الطحين. و استخدمت الدولة الجزائرية جزء من إيراداتها المتأتية من النفط و الغاز للتخفيف من حدة الأزمة. مع العلم معظم هذه الإيرادات مخصصة لتسديد الدين الخارجي.

و حتى تتمكن الدول العربية من الخروج من الأزمة الغذائية الراهنة يمكن أن نقترح في هذا الصدد جملة من التوصيات:

- ينبغي للحكومات العربيّة إعادة النظر في السياسات الزراعيّة عن طريق توفير

محفزات وتكنولوجيّات فعّالة لزيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفيّة .ويتوجّب على هذه الحكومات بالتوازي توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الهشّة من السكان التي تعتمد في معيشتها على مصادر محدودة.

✓ تحتاج الحكومات العربية على المدى المتوسط والطويل إلى تغيير سياساتها

لمعالجة المشاكل الجوهريّة التي يعاني منها قطاع الزراعة ومسألة الاستهلاك المفرط للطاقة.

.كذلك، يتعيّن على الدول المتقدّمة التركيز على نقل تكنولوجيات زراعيّة جيّدة إلى البلدان النامية والعربية على الخصوص بدلاً من التركيز على المساعدات النقديّة .

✓ تحتاج العديد من الدول العربية إلى المساعدة لإدارة والواردات الغذائيّة العامة وتطوير أساليب شراء جديدة عن طريق إتباع أفضل الممارسات الدولية بغية الحدّ من تأثير التذبذبات السريعة في الأسعار في أسواق السلع.

✓ إن تحريك التنمية ، و خاصة التنمية الريفية المستدامة و تطويرها و التركيز

على تحسين و تطوير الإنتاج الزراعي يعتبر المخرج الوحيد لمواجهة الفجوة الغذائية و تداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية

✓ إن حل مشكلة الغذاء في الدول العربية و القضاء على الفجوة الغذائية و التقليل

من مستويات الفقر ، لا يمكن أن يتحقق في ظل السياسات القطرية الحالية التي تتبعها معظم الدول العربية بل يتطلب عملا عربيا مشتركا في مجال التنمية الزراعية و بإتباع سياسة عربية اقتصادية فعالة تنفذ على مستوى الوطن العربي.

✓ وعلى المستوى الوطني، يتوجّب على كلّ دولة إعادة النظر في سياساتها

الزراعيّة عن طريق تقديم محفّزات كالتخفيضات الضريبيّة، والقروض المرنة، وإدخال آليّات فعّالة من شأنها زيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفيّة .وينبغي لهذه الدول بالتوازي العمل على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الهشّة من السكان التي تعتمد على مصادر دخل محدودة.

✓ كذلك ينبغي السعي إلى تعزيز المنافسة وتفكيك بعض الاحتكارات القائمة وتسهيل تأسيس جمعيات تدافع عن المستهلكين.

الخاتمة:إن الأزمة الغذائية العربية ليست نتاجا لنقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية فقط, وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد أيضا، فهي جزء من مسألة التنمية العربية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي.

ويتضح من العرض السابق أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي بلغت مستويات حرجة, هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب أو وتباطؤ الإنتاج, ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي .
- التحسن في مستويات الدخول .
- تدني نسبة الأراضي المزروعة فعلا .
- أهمية الزراعة المطرية مقارنة بالمروية حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية .
- النمط الاستهلاكي المتبع، إذ تشكل الحبوب أهم سلعة غذائية استهلاكية في العديد من الدول العربية .
- التوزيع اللا متكافئ للموارد الزراعية في الوطن العربي .
- ندرة المياه وسوء استغلال المتاح منها وهدره .
- تدني الإنتاجية الزراعية وفشل السياسات الزراعية إجمالا ونظرتها الانعزالية أو القطرية.

ورغم ما يعانيه الوطن العربي من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع, و كذا اتساع ظاهرة الفقر فإنه يملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيه ليس فقط لسد حاجياته من الغذاء فحسب, بل لتحقيق فائض يصدره إلى العالم الخارجي.

إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي.

وقد أصبح جليا أن على العرب أن لا يعملوا فقط على تجاوز أزمات ظرفية وقصيرة المدى, وإنما هم مطالبون باتخاذ مواقف حاسمة وإستراتيجية تتمثل في دمج قواهم في قوة واحدة حقيقية تمكنهم من بناء كتلة اقتصادية فاعلة في عصر التكتلات , تضمن استغلال وحماية مواردهم بشكل أفضل لضمان مستوى معيشة وكرامة أفضل لمجتمعاتهم.

و يعتبر العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي سواء بالنسبة لزيادة إنتاج الغذاء أو توفير مستلزمات إنتاجية ، ضرورة حتمية لابد منها لضمان توفير و تبادل الاحتياجات الغذائية و تحقيق مخزون استراتيجي غذائي عربي ، و هذا لا يتم إلا بوضع سياسة عربية لإنتاج لغذاء متناسقة و مترابطة مع جميع السياسات القطرية العربية.

المراجع:

[1]محمد زيدان، إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا و الدول العربية و متطلبات الحد منها،الملتقى الدولي السابع حول التنمية الريفية و رهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين،الجزائر،2008.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة "FAO"، مؤتمر حول الدعوة التعجيل بحماية الفقراء من الارتفاع الحاد للأسعار الغذائية، روما، 17 ديسمبر 2007.

[3] أزمة السلة الغذائية العربية , التحديات واتجاهات المعالجة و توجهات الحل , مركز دراسات الشرق الأوسط , برنامج حلقات النقاش الساخنة

http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-5/7/2008، 14.html

[4] جمال الصيام، أزمة الغذاء العالمية و تداعياتها على الأمن الغذائي العربي، ورشة العمال التدريبية حول السياسات الأزمة العالمية، جامعة الدول العربية –المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دمشق،7-2008/03/8.

[5] وحيد علي مجاهد، أزمة الغذاء العلمي و مستقبل الإمدادات الغذائية- الأمن الغذائي من منظور الإتاحة و القدرة على الحصول على الغذاء

[6] منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعية "FAO"، الوقود الحيوي للآفاق و المخاطر و الفرص،روما،2008،ص101.

[7] إبراهيم العيساوي،تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، البرنامج التدريبي الإقليمي المشترك بين معهد التخطيط القومي و البنك الإسلامي، بحوث اقتصادية عربية(نسخة منقحة)،العدد 50، القاهرة،.2010

[8]مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي:الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية،الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إصدار سنوي ،العدد 19، جانفي 2012.

[9]World Bank, the Poverty Reduction and Equity group, Food Price Watch Report,April,2011.

[10] أزمة الغذاء العالمية ، مرجع سبق ذكره .

[11]إبراهيم العيساوي، مرجع سبق ذكره .

[12] مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية و العمل الاقتصادي العربي المشترك، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 408.

[13] مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره ، ص 407.

[14] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010 ص46

[15] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010، مرجع سبق ذكره، ص47 و جامعة الدول العربي ،أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011.

[16] هدي محمد القصاص , الأمن الغذائي قضية أمن قومي رؤية مستقبلية للمجتمع المصري , المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق حول العلوم الاجتماعية و صورة مستقبل المجتمع المصري , مصر،4-5 أبريل 2009 ، ص 20.

[17]- جامعة الدول العربية ،تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ورقة عمل مشتركة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي،الدورة 83،الخرطوم،يناير2009.

[18] جاسم حسين، محاولات لحل أزمة الغذاء،

www.uaeec.com/articles-action-show-id-1475.htm

[19] جاسم حسين، مرجع سبق ذكره.

[20] أنوراداها ميتال، أزمة أسعار الغذاء:دقت ساعة السيادة، معهد أوكلاند

Food Price Crisis A Wake Up Call for The Oakland I food Institute

21 ابراهيم سيف، أزمة الغذاء في الدول العربية-حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن،برنامج الشرق الأوسط

www.carnegieendowment.org/files/Ar_Saif_Commentary_Food_Crisis_June_21.pdf

22جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2009.ص 79